



مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

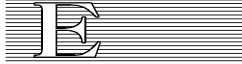
الاجتماع الثالث للجنة الخبراء

الاجتماع السابع والعشرون للجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا
26-29 آذار/ مارس 2008

الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الدورة الأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا

31 آذار/ مارس - 2 نيسان/ أبريل 2008



Distr.: General
E/ECA/COE/27/13
AU/CAMEF/EXP/13(III)
Date: 27 February 2008

الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية

أديس أبابا، إثيوبيا

Arabic
Original: English

تنسيق القدرات الإحصائية في أفريقيا:
منظور أفريقي

كانون الأول/ يناير 2008

المحتويات

صفحة

1.....	مقدمة
2.....	أولاً- المشكلات التي تواجهها النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية
4.....	ثانياً- المبادرات الرامية إلى معالجة المشكلات التي تواجهها النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية
10.....	ثالثاً- الإجراءات التي يتعين أن يتخذها الاجتماع

مقدمة

1 - شهدت العقود الأخيرة من الألفية الماضية زيادة هائلة في الطلب على الإحصاءات الجيدة والمتسقة في البلدان الأفريقية. وتعزى هذه الزيادة غير المسبوقة في الطلب أساساً إلى عدد من المبادرات الوطنية والإقليمية والقارية والدولية الهادفة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعوب الأفريقية.

2 - وبالفعل، فقد التزم قادة أفريقيا، منذ اعتماد معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية في عام 1991، بالعمل، من خلال سوق أفريقية مشتركة، على إنشاء جماعة اقتصادية أفريقية لزيادة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي وتشجيع التنمية المحلية والذاتية في القارة. وأدى رصد تنفيذ السياسات والأنشطة الواردة في معاهدة أبوجا ووثيقة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا إلى زيادة كبيرة في الطلب على البيانات والمعلومات الإحصائية المتسقة والموثوق بها في كافة المجالات، بما في ذلك مجالات السلم والأمن، والحوكمة الرشيدة، والرصد المتعدد الأطراف (التقريب بين السياسات النقدية بغية إيجاد عملة موحدة).

3 - وهناك مبادرات أخرى تشمل الأهداف الإنمائية للألفية، واستراتيجيات الحد من الفقر، وأطراً قطاعية محددة أخرى. ولذلك، فإن النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والقارية المعنية بالإحصاءات والتنمية الإحصائية لم تواجه التحدي فحسب بل إنها أعطيت فرصة للقيام بجملة أمور منها:

- توعية الناس بأهمية الإحصاءات في تنمية القارة وتسخير الموارد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والقارية والدولية؛

- لبناء قدرات البلدان الأفريقية حتى تستطيع الاستجابة للطلب المتزايد على الإحصاءات الجيدة والقابلة للمقارنة الذي نشأ عن خططها الإنمائية.

4 - وهذا التقرير يعرض بعضاً من تجارب أصحاب المصلحة الأفريقيون في سعيهم إلى بناء قدرة البلدان الأفريقية على تقديم بيانات ومعلومات إحصائية جيدة ومتسقة دعماً للمبادرات المذكورة أعلاه. وتشير إلى المشكلات الرئيسية التي تواجهها البلدان الأفريقية في هذا المسعى وكذلك إلى التقدم المحرز على أساس من التنسيق الإقليمي في معالجة عدد من المسائل المحددة. وتحقيقاً لهذه الغاية، شرع أصحاب المصلحة الأفريقيون في تنفيذ عدد من المبادرات منها تجديد الوظائف الإحصائية في المنظمات القارية الرئيسية، وهي مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي؛ والميثاق الأفريقي للإحصاءات؛ وإطار العمل الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا؛ وإنشاء اللجنة الأفريقية لتنسيق الإحصاءات؛ وإنشاء اللجنة الإحصائية لأفريقيا؛ والندوة الأفريقية المعنية بالتنمية الإحصائية؛ واستراتيجية إيجاد عملة موحدة.. وعلاوة على ذلك، يناقش التقرير بتفصيل بعض الإجراءات التي قد يتخذها الوزراء.

أولا - المشكلات التي تواجهها النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية

5 - يكشف تقييم حديث للنظم الإحصائية الوطنية الأفريقية أجري أثناء إعداد إطار العمل الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا أن العديد من هذه النظم واقعة في "حالة مفرغة" يسهم فيها نقص الأموال في سوء الأداء وتدني جودة الإحصاءات، وهو ما يؤدي بدوره إلى نشوء نظرة سلبية إلى العمليات الإحصائية والتنمية الإحصائية ويزيد من قلة الدعم والتمويل اللذين يخصصان لها. وعلاوة على ذلك، تفتقر عدة نظم إحصائية وطنية أفريقية إلى القدرة على أداء حتى أبسط العمليات ولا تستطيع التكيف مع التحديات الجديدة أو الاستجابة للطلبات الجديدة للحصول على البيانات. وهذه بعض من المشكلات العديدة التي تواجهها النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية في سعيها لتقديم ما يلزم من البيانات والمعلومات الإحصائية الجيدة لرصد المبادرات الإنمائية المذكورة أعلاه والمساعدة في وضع سياسات وفي اتخاذ قرارات سليمة. ويرد أدناه عرض موجز لبعض المشكلات القائمة والمستجدة التي لا تزال تعوق قدرة هذه النظم الأفريقية.

- **تحقيق اتساق الإحصاءات في البلدان الأفريقية:** هناك صعوبات عدة تعترض تطبيق المعايير والمفاهيم والمنهجيات والتصنيفات الدولية نظرا للخصوصيات الأفريقية. وهناك أيضا ضعف في مشاركة البلدان الأفريقية في الاجتماعات الدولية وأفرقة المدن التي تتم فيها مناقشة المنهجيات الدولية والموافقة عليها. كما تعوق عدم كفاية التعاون والتنسيق بين الخبراء الإحصائيين الأفريقيين ودخل النظام الإحصائي الأفريقي الأوسع قابلية البيانات للمقارنة؛
- **إعطاء الأولوية للإحصاءات:** ليست الإحصاءات عموما أولوية في عمليات التنمية الوطنية وضمن برامج دعم الجهات المانحة للبلدان. وعلى الصعيد الوطني، أدى الالتزام السياسي غير الكافي بالتنمية الإحصائية إلى أن تنتبأ الإحصاءات مرتبة دنيا في سلم الأولويات، وأن تخصص مكانة غير مناسبة للمكاتب الإحصائية الوطنية في هيكل الحكم إضافة إلى ما يلزم ذلك من من نقص في التمويل المخصص للتنمية الإحصائية. ولم يتم إذكاء وعي رسمي السياسات في العديد من المؤسسات المانحة بالطابع الهام للغاية للإحصاءات في المساعدة على رسم السياسات القائمة على الأدلة وتنفيذ أعمال الرصد. والمسألتان المطروحتان في هذا المضمون هما:

◀ كيفية تعزيز الدعوة لدمج الإحصاءات في عمليات التنمية الوطنية وخاصة في استراتيجيات الحد من الفقر؛

◀ وكيفية إعطاء أولوية عليا للإحصاءات إما باعتبارها نشاطا قطاعيا أو جزءا كبيرا من البرامج القطاعية ذات الأولوية للوكالات المانحة. والمسألة المطروحة هنا هي كيفية دمج وإعطاء الأولوية للإحصاءات في البرامج الوطنية والممولة من الجهات المانحة في أفريقيا.

- **التخطيط الطويل الأجل للتنمية الإحصائية:** تحت خطة عمل مراكز للإحصاء، التي تشكل الإطار العالمي لتحسين الإحصاءات الوطنية والدولية دعما لرصد الأهداف الإنمائية للألفية، جميع البلدان النامية الفقيرة (التي يوجد العديد منها في أفريقيا) على وضع استراتيجية وطنية لتنمية الإحصاءات بحلول نهاية عام 2006 والبدء في تنفيذها

بحلول عام 2007. ولا تزال هناك بلدان لم يتم فيها وضع هذه الاستراتيجية؛ وثمة أيضا بلدان وضعت فيها الاستراتيجية لكن تنفيذها اصطدم بعدم توافر الموارد الكافية. والمسألة المطروحة في هذا الصدد هي كيفية التأكد من أن جميع البلدان لديها استراتيجية موضوعة حسب الأصول وموارد لتنفيذها؛

- **بناء القدرة الإحصائية في البلدان الأفريقية:** تكتسي القدرة الإحصائية أهمية حاسمة لاستدامة النظم الإحصائية الوطنية والأنشطة الإحصائية على المدى الطويل. ولا يزال العديد من البلدان الأفريقية يفتقر إلى القدرة على الاضطلاع بالأنشطة الإحصائية الأساسية. وهذا الوضع أسوأ في الوزارات المختصة منه في المكاتب الإحصائية الوطنية. ولا توفر مؤسسات التدريب ما يكفي من الخريجين لتلبية الطلب القائم على الموظفين المدربين. ويتمثل التحدي المطروح في تلبية الطلب العاجل على الموظفين المدربين في مختلف الدوائر الحكومية وضمان جدوى وملاءمة برامج التدريب. وتشمل الشواغل العديدة ما يلي:

◀ **المناهج في مؤسسات التدريب، وبخاصة في الجامعات، لا تتضمن إحصاءات رسمية أو مواد تطبيقية أو مواد ذات صلة بالإدارة أو تطورات جديدة من قبيل البيانات الإحصائية اللازمة لعملية التكامل الأفريقي؛**

◀ **تدريس الإحصاء لا يزال يتم من جانب العرض رغم الحاجة الشديدة للغاية إلى معالجة المسائل من جانب الطلب أيضا؛**

◀ **ثمة نقصا في توفير التدريب بشأن تحليل البيانات، وتقديمها، ونشرها؛**

◀ **في جميع البلدان الأفريقية تقريبا لا تولى القدرة على إنتاج الإحصاءات القطاعية وإدارتها في شتى قطاعات الحكومة (الصحة، التعليم، الزراعة، المياه... إلخ) الاهتمام اللازم ويعمل الموظفون المعنيون بالإحصاءات القطاعية في كثير من الحالات دون تلقي التدريب الضروري.**

- **برنامج المقارنات الدولية لأفريقيا:** شاركت عدة بلدان أفريقية في البرنامج الذي اضطلع به برنامج المقارنات الدولية لأفريقيا (2002-2007) والذي تولى تنسيقه مصرف التنمية الأفريقي. وساعد هذا البرنامج البلدان المشاركة في تعزيز إحصاءاتها الاقتصادية وتجميع الأرقام القياسية للأسعار الاستهلاكية، والنتائج المحلي الإجمالي، والأرقام القياسية ذات الصلة؛ وإصدار تعادلات القوة الشرائية؛ وتحقيق التنمية الإحصائية عموما، بما في ذلك وضع استراتيجيات وطنية لتنمية الإحصاءات. والمسألة المطروحة في هذا الصدد هي كيفية مواصلة الأنشطة التي استهلها البرنامج في الدول الأعضاء بعد عام 2007 عندما ينتهي البرنامج العالمي؛

- **جولة عام 2010 لتعدادات السكان والمساكن:** لم يشارك نحو 17 من البلدان الأفريقية (30 في المائة من المجموع تقريبا) في جولة عام 2010 لتعدادات السكان والمساكن. ونتيجة لذلك، لم يتم إحصاء نحو 50 في المائة من سكان أفريقيا خلال جولة التعدادات هذه كما استخدمت بيانات أو إسقاطات سكانية قديمة في العديد من البلدان للاسترشاد بها في وضع خطط التنمية الوطنية وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما تكتسب أعمال التحضير لجولة عام 2010 زخما هناك 10 بلدان أفريقية

تقريبا قد تواجه مشاكل جمة في المشاركة في الجولة. والمسألة المطروحة في هذا الإطار هي كيفية ضمان حزم جميع البلدان الأفريقية أمرها ومشاركتها في جولة عام 2010؛

- **تنسيق الأنشطة الإحصائية على جميع المستويات:** تنسيق الأنشطة والبرامج الإحصائية أمر ضروري لتحقيق التآزر، وتجنب ازدواجية الجهود وضياع الموارد الشحيحة، وتحسين جودة البيانات وقابليتها للمقارنة. وفي العديد من البلدان، ما زال هناك قصور في التنسيق بين أصحاب المصلحة، أي بين منتجي البيانات ومستعمليها، وفي أوساط منتجي البيانات، وبين منتجي البيانات ومؤسسات البحث والتدريب. ولئن كان هناك تنسيق جيد بين الجهات المانحة على الصعيد الدولي فإن الحال ليس كذلك على الصعيد القطري. والمسألة المطروحة هنا هي كيفية إنشاء وتعزيز آليات التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما فيهم المانحون، على الصعيد القطري ودون الإقليمي والإقليمي والقاري.

6 - وللاسراع بوتيرة التنمية الإحصائية في المنطقة، يتعين أن يسعى أصحاب المصلحة في أوساط مستعملي البيانات، وبخاصة المخططون ورأسمو السياسات وصانعو القرارات، إلى إذكاء الوعي بما للإحصاءات من أهمية استراتيجية في أعمالهم، ولا سيما في إدارة الاقتصاد الكلي المستندة إلى الأدلة، ووضع السياسات وصنع القرارات، وقياس الفقر ورصده. وينبغي أن يقوموا أيضا بدور في مجال الدعوة لكفالة إعطاء الحكومات الوطنية والوكالات المانحة أولوية عليا لإنتاج الإحصاءات واستعمالها. وينبغي أن يساهم القطاع الخاص والمجتمع المدني في هذه المساعي لبناء قدرة واسعة لتحسين تقييم احتياجات المستعملين والوقوف دوما على ما يجري من تغيرات في احتياجات راسمي السياسات من البيانات. وعلاوة على ذلك، ينبغي تشجيع البلدان على بناء القدرة على تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين طرق جمع البيانات وإدارتها وتعميمها على المستعملين. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقوم البلدان بإنشاء مجموعات من المستعملين الأكفاء لفهم وتفسير البيانات الإحصائية المتاحة بطريقة سليمة، وبناء كفاءات في إدارة الاستقصاءات بالمكاتب الإحصائية الوطنية، وتعزيز التنسيق والتآزر بين المؤسسات التي تشارك في الأنشطة الإحصائية. وهذه مسائل ومشكلات ينبغي معالجتها لتلبية الطلب المتزايد على الإحصاءات الجيدة الذي نشأ عن المبادرات المذكورة أعلاه وعن غيرها من المبادرات.

ثانيا - المبادرات الرامية إلى معالجة المشكلات التي تواجهها النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية

7 - هناك توافق في آراء أصحاب المصلحة بشأن التنمية الإحصائية في أفريقيا على أن الشراكة عنصر رئيسي في السعي إلى التغلب على المشكلات المتعددة التي تواجهها النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية في تقديم البيانات والمعلومات الإحصائية الجيدة والمتسقة. ومن هنا تأتي الحاجة إلى إنشاء آليات تهدف إلى معالجة المسائل والمشكلات على أساس من التنسيق الإقليمي. وتشمل الآليات عددا من المبادرات. وهذا التقرير سيشدد على التقدم المحرز في بعض المبادرات وكذلك على أحدثها.

تجديد الوظائف الإحصائية في المنظمات القارية الرئيسية

8 - من التطورات الإيجابية التي شهدتها مطلع الألفية الجديدة تجديد الوظائف الإحصائية في المنظمات القارية الرئيسية استجابة لطلبات أصحاب المصلحة المتكررة بمعالجة مسألة التخلف في مجال الإحصاء بالقارة.

9 - ولاحظت مفوضية الاتحاد الأفريقي أهمية توافر إحصاءات موثوق بها وقابلة للمقارنة في الوقت المناسب لإيجاد عملة أفريقية موحدة وتحقيق عملية التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الأوسع نطاقا في القارة فأنشأت مؤخرا وحدة جديدة للإحصاءات داخل إدارتها للشؤون الاقتصادية. وقامت جماعات اقتصادية إقليمية أيضا بإنشاء وظائف إحصائية. وتشجع المفوضية تلك التي لم تنشأ بعد وظائف إحصائية على القيام بذلك لأنها تشكل دعائم يرتكز عليها الاتحاد الأفريقي لتنفيذ عملياته التكاملية. وأسفرت عملية تصحيح المسار التي تمت في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة 2007/2006 عن إعادة إنشاء شعبة الإحصاءات تحت مسمى: المركز الأفريقي للإحصاء في آب/أغسطس 2006. وجاء هذا أيضا نتيجة للاعتراف بالإحصاءات بوصفها موضوعا هاما يمس قطاعات عديدة، اعتبر أساسيا للنهوض بتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية، لا سيما فيما يتعلق برصد وتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وقامت منظمات إقليمية أخرى بتوسيع نطاق أنشطتها الإحصائية. وعلاوة على ذلك، توجت عملية إعادة هيكلة مصرف التنمية الأفريقي بإنشاء إدارة للإحصاءات تضم شعبتين، الأولى تعنى بالإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، والأخرى ببناء القدرة الإحصائية، ما جعل هذه المؤسسة إحدى أكبر الجهات المقدمة للمساعدة التقنية الإحصائية في القارة.

خطة عمل مراكش للإحصاء

10 - أيدت المائدة المستديرة التي نظمت في مراكش، المغرب، في عام 2004 خطة عمل ذات جدول زمني وتكاليف محددة، هي خطة عمل مراكش للإحصاء، وذلك لتحسين إحصاءات التنمية. وتتضمن خطة العمل ستة إجراءات رئيسية لتحسين الإحصاءات وطنيا ودوليا، وهي:

- اتباع نسق عام في الخطط الاستراتيجية للنظم الإحصائية، وخاصة بتنفيذ استراتيجية وطنية لتنمية الإحصاءات؛
- والإعداد لجولة عام 2010 لتعدادات السكان والمساكن؛
- وزيادة توفير التمويل لبناء القدرة الإحصائية؛
- وإنشاء شبكة دولية لاستقصاءات الأسر المعيشية؛
- والتعجيل بإدخال تحسينات فيما يخص رصد الأهداف الإنمائية للألفية؛
- وزيادة مساهمة النظم الإحصائية الدولية.

11 - وستنفذ خطة عمل مراكز للإحصاء في أفريقيا باستخدام إطار العمل الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا - انظر أدناه - كاستراتيجية للتنفيذ.

إطار العمل الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقي¹

12 - للتغلب على أوجه القصور التي لازمت جهود تعزيز القدرة الإحصائية في أفريقيا في الماضي، اتفقت الجهات الرئيسية الراعية لمندى التنمية الإحصائية في أفريقيا على الشروع في إعداد إطار العمل الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهذه الجهات هي مصرف التنمية الأفريقي، والشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، والبنك الدولي. ويتوقع أن يؤدي هذا الإطار إلى خلق التآزر، وتجنب ازدواجية الجهود، وأن يفضي إلى إيجاد قدرة مستدامة لتنمية الإحصاءات في أفريقيا.

13 - وإطار العمل الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا إطار عمل واسع وليس مجموعة محددة من الأنشطة ووصفات السياسات، وهو يقر بأن معظم الإجراءات ينبغي أن تتم على الصعيد الوطني وأن البلدان تواجه مشاكل مختلفة ولديها أولويات مختلفة. وقد حظي بتأييد رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية في أفريقيا وأصحاب المصلحة في مندى التنمية الإحصائية في أفريقيا في شباط/فبراير 2006 وبتأييد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في نيسان/أبريل 2007. وتقع مسؤولية تنفيذ إطار العمل بالدرجة الأولى على النظام الإحصائي الوطني، وتقوم المكاتب الإحصائية الوطنية بدور المحرك الرئيسي فيما يشترك مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ إطار العمل ورصده وتقييمه وتقديم تقارير عنه.

الميثاق الأفريقي للإحصاءات

14 - للتغلب على شتى الصعوبات التي تواجهها أفريقيا في إيجاد نظام إحصائي يعمل جيداً، كلف المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي مفوضية الاتحاد الأفريقي بأن تعمل، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، وجميع المكاتب الإحصائية الوطنية، والمؤسسات الإحصائية الأفريقية، وغيرها من الجهات الشريكة، على إعداد ميثاق أفريقي للإحصاءات وتقديمه له لكي ينظر فيه ويعتمده. وينبغي أن يسهم الميثاق في الدعوة إلى تنمية الإحصاءات في أفريقيا، ويشجع على إعداد الإحصاءات بشأن التكامل، ويكون بمثابة مرجع لممارسة مهنة الإحصاء ومدونة للأخلاقيات المهنية وحسن السلوك في مجال إنتاج الإحصاءات ونشرها. وينبغي أيضاً أن يوضح عملية تنسيق النشاط الإحصائي في أفريقيا ويسهم في مواءمة البيانات الإحصائية. وقد اعتمد ممثلو المكاتب الإحصائية الوطنية مشروع الميثاق في روباو،

¹ مصرف التنمية الأفريقي، الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، البنك الدولي، "The Reference Regional Strategic Framework for statistical Capacity Building in Africa: Better Statistics for Improved Development Outcomes"، أديس أبابا، تشرين الأول/أكتوبر، 2006.

رواندا، في حزيران/يونيه 2007، وسيكمل بدرستين تجريههما حاليا مفوضية الاتحاد الأفريقي: تقييم النظام الإحصائي الأفريقي إلى جانب دراسة عن آليات تنفيذ الميثاق؛ ودراسة عن إنشاء صندوق للاتحاد الأفريقي للتنمية الإحصائية في أفريقيا.
استراتيجية إيجاد عملة موحدة

15 - أنشئت لجنة مشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ورابطة المصارف المركزية الأفريقية لإعداد استراتيجية مشتركة، تشمل سياسات جماعية، من أجل إنشاء منطقة نقدية واحدة تحظى بعملة موحدة ومصرف مركزي قاري. ولتيسير المراقبة المتعددة الأطراف، تعترف المفوضية والرابطة مواعمة برامج التكامل النقدي وامتلاك إطار اقتصادي كلي مشترك للبلدان الأفريقية يشمل، في جملة أمور، مواعمة المفاهيم والتعاريف في مجال الاقتصاد الكلي التي ترمي إلى جعل البيانات الإحصائية قابلة للمقارنة. وقد استهلت المفوضية والرابطة أنشطة ودراسات لتقييم المنهجيات المعتمدة لجمع المجاميع الاقتصادية الكلية، وتحليل الاختلافات في المفاهيم والمنهجيات بمصادر البيانات، ووضع جدول تناظر المعايير المشتركة بين الإحصاءات الوطنية والمجاميع الاقتصادية الكلية.

الاستراتيجية الوطنية لتنمية الإحصاءات

16 - الاستراتيجية الوطنية لتنمية الإحصاءات هي إطار العمل العام لخطة عمل مراكز للإحصاء والاستراتيجية الرئيسية لإطار العمل الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا. وقد حثت خطة عمل مراكز للإحصاء جميع البلدان النامية الفقيرة على وضع استراتيجياتها الوطنية لتنمية الإحصاءات بحلول نهاية عام 2006 والشروع في تنفيذها في السنة التالية بغية إنتاج إحصاءات أجود لاستعمالها وطنيا ودوليا قبل موعد استعراض الألفية المقبل في عام 2010. وينظر إلى الاستراتيجية الوطنية لتنمية الإحصاءات باعتبارها نهجا أوفر حظا لتحسين الإحصاءات الوطنية. وإذا ما وضعت الاستراتيجية ونفذت بطريقة سليمة تبعا لمبادئها، التي حددتها الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين وجهات شريكة، فإنها يمكن أن تغير بصورة جوهرية المشهد الإحصائي وتحسن حظوظ مهنة الإحصاء في البلدان الأفريقية. وهناك حملة لجعل كل البلدان الأفريقية تضع استراتيجية وطنية لتنمية الإحصاءات وتنفيذها.

الندوة الأفريقية المعنية بالتنمية الإحصائية²

17 - الندوة الأفريقية المعنية بالتنمية الإحصائية مبادرة قطرية تهدف إلى توفير منتدى يمكن أن تناقش فيه البلدان الأفريقية مسائل تتصل بتنميتها الإحصائية على أساس التنسيق الإقليمي. وتنظم الندوة على أساس التناوب في البلدان الأفريقية. وتتنظر في عدد من الجوانب المتصلة بإيجاد نظم إحصائية مستدامة، وتعالج التحديات المطروحة في مجال بناء القدرات، وتوفر منبرا لتبادل الخبرات العملية وأفضل الممارسات فيما بين البلدان الأفريقية.

² للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الندوة، يرجى الرجوع إلى موقع الندوات على الإنترنت على العنوان التالي:
<http://www.statssa.gov.za/asc/index.asp>

18 - ونظمت الندوة الأولى في كيب تاون، جنوب أفريقيا؛ ونظمت الثانية في كيغالي، رواندا؛ والثالثة في أكرا، غانا. وحتى الآن، ركزت الندوات، التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، وجنوب أفريقيا (رئيسة مجموعة أصدقاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) على تقاسم المعلومات والخبرات بشأن تعدادات السكان والمساكن.

برنامج المقارنات الدولية لأفريقيا

19 - بدأ هذا البرنامج القاري الذي يشارك فيه 52 بلدا أفريقيا في عام 2002 بهدف تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على توفير بيانات موثوق بها في الوقت المناسب، بما في ذلك تقييمات تعادلات القوة الشرائية التي تيسر إجراء مقارنات لمستويات الأسعار بين البلدان، والمجاميع الاقتصادية بالقيم الحقيقية.

20 - كما قدم هذا البرنامج الذي تولى مصرف التنمية الأفريقي تنسيقه وقيادته (من الناحيتين المالية والتقنية) الدعم لعدة بلدان أفريقية لوضع استراتيجياتها الوطنية لتنمية الإحصاءات وإنشاء مراكز إقليمية للتدريب الإحصائي لتحسين الخدمات المقدمة على الصعيد الوطني.

بناء قدرة المنسقين التابعين للاتحاد الأفريقي في الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية

21 - التزاما من مفوضية الاتحاد الأفريقي بالقيام بدور فعال وحفاز في مجال مواءمة الإحصاءات، تقوم المفوضية، إلى جانب شركاء آخرين، بتنظيم برامج تدريبية للمنسقين في الدول الأعضاء فيها وفي الجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن التكامل الإقليمي ومواءمة الإحصاءات. وتهدف هذه البرامج التدريبية إلى التوعية بالأولويات والتحديات في مجال إنتاج الإحصاءات المتعلقة بالتكامل الأفريقي، وبناء القدرة التقنية في مجالات إنتاج البيانات الإحصائية، ونشرها، وتحليلها، وتقاسم شتى الخبرات في مجال مواءمة الإحصاءات.

اللجنة الإحصائية لأفريقيا

22 - بعد إعادة إنشاء شعبة الإحصاءات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، رأت النور هيئة فرعية جديدة كرست خصيصا للإحصاءات والتنمية الإحصائية في القارة. وقد أيد المؤتمر الأخير لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المعقود في أبيس أبابا في نيسان/أبريل 2007، إنشاء الهيئة الفرعية المعنية بالإحصاءات، اللجنة الإحصائية لأفريقيا، باعتبارها الكيان الأعلى العامل في مجال التنمية الإحصائية بالقارة.

23 - وانعقد الاجتماع الأول للجنة الإحصائية لأفريقيا بأديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من 21 إلى 24 كانون الثاني/يناير 2008. ودعا الاجتماع البلدان الأفريقية إلى دمج الإحصاءات في الخطط الوطنية وعمليات الميزنة لكفالة توفير التمويل الكافي للأنشطة الإحصائية واعتبارها عنصرا رئيسيا في عملية التنمية وليس عنصرا إضافيا. كما أهاب بالشركاء الإنمائيين تقديم مساعدة تقنية ومالية مستدامة لجمع وتجهيز وتحليل واستخدام البيانات، وبخاصة تلك اللازمة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية. وبخصوص تنفيذ إطار العمل الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا، أقر الاجتماع بأن التنمية الإحصائية عملية باهظة الثمن وأن المانحين لهم دور رئيسي في توفير التمويل.

24- ولهذا يوصى بإنشاء آلية لقياس التنمية الإحصائية ستساعد المانحين على رصد التقدم المحرز. ودعا أيضا جميع البلدان إلى وضع استراتيجية وطنية لتنمية الإحصاءات، التي ستكون بمثابة إطار عام للأنشطة الإحصائية الوطنية. وفيما يتعلق ببرنامج المقارنات الدولية لأفريقيا، رحب الاجتماع بما يقوم به مصرف التنمية الأفريقي، وحثه على أن يعمل بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إنشاء برنامج إقليمي للحسابات القومية والمساعدة في جمع حسابات قومية جيدة. وبصدد جولة عام 2010 لتعدادات السكان والمساكن، دعا الاجتماع إلى زيادة الدعوة على أعلى المستويات لكفالة التزام الحكومات الأفريقية بإجراء تعداد سكاني في إطار جولة عام 2010. ودعا كذلك إلى وضع استراتيجية واضحة لإجراء التعداد في البلدان الخارجة من النزاع. وستجتمع اللجنة الإحصائية لأفريقيا كل سنتين، بينما ستجتمع أفريقته العاملة مرة واحدة في السنة على الأقل لرصد التقدم المحرز واتخاذ قرارات استراتيجية بشأن الأعمال الإحصائية في أفريقيا.

اللجنة الأفريقية لتنسيق الإحصاءات

25 - عقب اجتماع ممثلي مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية في تونس العاصمة، تونس، في أيلول/سبتمبر 2007 لمناقشة تنسيق أعمال بناء القدرات الإحصائية في أفريقيا، تقرر إنشاء لجنة أفريقية لتنسيق الإحصاءات بهدف تنسيق الأنشطة الإحصائية في أفريقيا.

مبادرات أخرى

26 - يجدر بالإشارة أن احتفالات تقام سنويا في جميع أنحاء أفريقيا بمناسبة يوم الإحصاء في أفريقيا، في 18 تشرين الثاني/نوفمبر، لإذكاء الوعي في المجتمع بدور وأهمية الإحصاءات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وكان موضوع احتفالات عام 2005 جولة عام 2010 لتعدادات السكان والمساكن، وفي عام 2006 كان الموضوع هو الاستراتيجية الوطنية لتنمية الإحصاءات باعتبارها معلما جديدا في مجال التخطيط الإحصائي، أما في عام 2007 فتمحورت الاحتفالات حول موضوع قياس مؤشرات العمالة والمؤشرات ذات الصلة.

27 - واعتبارا من عام 2008، سيعمل مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا معا على إصدار الحولية الإحصائية الأفريقية ووضع قاعدة بيانات إحصائية مشتركة. وعلاوة على ذلك، يعد نشر اليومية الإحصائية الأفريقية إحدى المبادرات الكبرى الهادفة إلى تيسير تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين أصحاب المصلحة في النظام الإحصائي الأفريقي. ويتولى مصرف التنمية الأفريقي تمويل نشر اليومية وتوزيعها. وابتداء من عام 2008، ستصبح هذه اليومية منشورا مشتركا بين مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأخيرا، يجدر بالذكر أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد بادرت بإصدار رسالة إخبارية إحصائية فصلية عرض العدد الأول منها خلال الندوة الأفريقية المعنية بالتنمية الإحصائية التي نظمت يوم 3 كانون الأول/ديسمبر 2007.

ثالثا - الإجراءات التي يتعين أن يتخذها الاجتماع

28 - قد ينظر الاجتماع فيما يلي:

- مناشدة البلدان الأفريقية والشركاء الإنمائيين إيلاء أولوية عليا للإحصاءات في برامجها الإنمائية، ودعم دمج الإحصاءات في عمليات التنمية القطرية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر؛
- مناشدة جميع البلدان الأفريقية وضع استراتيجيات وطنية فعالة لتنمية الإحصاءات ينبغي أن تتضمن بوضوح استراتيجيات لإنتاج إحصاءات قطاعية، ودعوة الشركاء الإنمائيين إلى المساعدة في كل من وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الإحصاءات؛
- مناشدة الشركاء الإنمائيين دعم البلدان الأفريقية للمشاركة بصورة كاملة في جولة عام 2010 لتعدادات السكان والمساكن ومناشدة اللجنة الأفريقية لتنسيق الإحصاءات وضع استراتيجية واضحة لإجراء التعدادات في البلدان الخارجة من النزاع، بما في ذلك تقاسم المعارف بشأن أفضل الممارسات؛ والمساعدة في إجراء التعدادات في البلدان الخارجة من النزاع وفي بلدان أخرى تعاني من ظروف صعبة بما في ذلك تقديم الخبرة التقنية العاجلة التي يحتاج إليها السودان في المقام الأول؛
- مناشدة البلدان الأفريقية والشركاء الإنمائيين دعم الجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي لتزويد القارة بميثاق بشأن الإحصاءات والإسهام في تنفيذه؛
- مناشدة كافة أعضاء النظم الإحصائية الأفريقية وجميع الشركاء إدراج جميع أنشطتهم في إطار الميثاق الأفريقي بشأن الإحصاءات؛
- مناشدة جميع الشركاء الإنمائيين دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي لتنفيذ الميثاق الأفريقي بشأن الإحصاءات؛
- مناشدة أعضاء النظام الإحصائي الأفريقي تقديم تقرير إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي عن أنشطتهم المتعلقة بمواءمة الإحصاءات؛
- مناشدة مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية تعزيز الوظيفة الإحصائية في الهيئات التابعة لكل منها؛
- مناشدة الشركاء مواصلة دعم مصرف التنمية الأفريقي لتنفيذ برنامج المقارنات الدولية لأفريقيا بعد عام 2007؛
- مناشدة البلدان الأفريقية الإسهام بقدر كبير في نجاح الدورة السابعة والخمسين للمعهد الإحصائي الدولي المقرر عقدها في دوربان في آب/أغسطس 2009 واعتبارها حدثا قاريا؛
- دعم برنامج العمل العام للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال الإحصائيات والدور التنسيقي الذي تقوم به في هيئات شتى منها اللجنة الإحصائية لأفريقيا واللجنة الأفريقية لتنسيق الإحصاءات.
